

Distr.: General
2 April 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الريفية في

البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر

وتحقيق التنمية المستدامة

تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الريفية في البلدان النامية من أجل

القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

تعد التنمية الريفية المتسارعة ضرورة لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم هذا التقرير توصيات تتعلق بالسياسات العامة، بشأن الطرق التي يمكن بها التشجيع على اتباع نهج متكامل للتنمية الريفية، بما يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع عدد من السياسات والبرامج التي يعزز بعضها بعضاً وتتناول مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالتنمية الريفية.

* E/2003/1

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	أولا - مقدمة
٤	٨-٥	ثانيا - النهج المتكامل للتنمية الريفية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة
٥	٦١-٩	ثالثا - عناصر النهج المتكامل في مجال التنمية الريفية
٥	٢٨-١٠	ألف - تعزيز الاقتصاد الريفي
١١	٤١-٢٩	باء - التنمية الاجتماعية
١٥	٥٧-٤٢	جيم - الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة
٢٠	٦١-٥٨	دال - تمكين الفقراء بوصف ذلك استراتيجية لتحقيق تنمية ريفية متكاملة ..
٢٢	٦٩-٦٢	رابعا - إيجاد التحالفات والشراكات
٢٤	٧١-٧٠	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - يعيش أكثر من ثلاثة أرباع فقراء العالم في المناطق الريفية في البلدان النامية، ويعتمدون بصورة رئيسية على الزراعة وعلى الأنشطة المتصلة بها من أجل حياتهم. وفي عام ٢٠٢٥ حيث يتوقع أن يصبح معظم سكان العالم من سكان المناطق الحضرية، ستكون نسبة ٦٠ في المائة من الفقر لا تزال موجودة في المناطق الريفية^(١). وهكذا، فإن الأهداف الإنمائية للألفية والتمثلة في تقليل نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم، ونسبة الذين يعانون من الجوع، بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف، لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم تقليل الفقر في المناطق الريفية بصورة عاجلة.

٢ - وعلاوة على ذلك، فلن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون زيادة كبيرة في الإيرادات والفرص الريفية، ودون تحسينات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الريفية. ويتطلب القضاء على الفقر بصورة مستدامة استخدام الموارد التي يعتمد عليها المجتمع المحلي وهي الأرض والمياه والغابات والوصول إلى الأسواق، والتي من شأنها أن تزيد الدخل وفرص الكسب للفقراء الريفيين. ويقوم سكان الريف أيضا بدور حاسم في إدارة الموارد الطبيعية في العالم والحفاظة عليها، بما في ذلك تنوعها البيولوجي.

٣ - أما المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التابعة للأمم المتحدة، واستعراضاتها، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للألفية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لمؤتمر القمة العالمي للأغذية، والمؤتمر الدولي من أجل التمويل لأغراض التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، فقد تناولت التنمية الريفية من زوايا تتعلق بمواضيعها الأساسية. وتوفر مبادرات الأمين العام في سياق خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٢)، حافزا لاتخاذ إجراءات في خمسة مجالات مواضيعية رئيسية - المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة، والتنوع الأحيائي - بغية التواصل مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعات الحيوية للتنمية الريفية. وبزيادة التركيز على التنفيذ المتكامل لنتائج المؤتمرات، تتوفر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة النظر في الطريقة التي يمكن بها للتنمية الريفية، بوصفها موضوعا مناسباً لتنفيذ نتائج كثير من مؤتمرات الأمم المتحدة، أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية للألفية.

٤ - واستفادة من محصلة مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية، تستطيع المناقشات التي تجري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تساعد على جعل التنمية الريفية ذات أولوية، وأن تساعد في سد الفجوات وتقريب وجهات النظر المختلفة، التي توجد في

هذه النهج. ويمكن أن تحدد هذه المناقشات أيضا الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز التنمية الريفية، آخذة في الاعتبار الخصائص الإقليمية والوطنية. وفي ضوء الفروق الكبيرة بين المناطق والبلدان، والتي كثيرا ما توجد داخل البلد نفسه، فإن هناك حدودا للتوجيه العام. وقد يكون من الأنجع التركيز على العناصر الجغرافية والفنية، وتحديد النقاط الرئيسية القوية التي يمكنها أن تساعد على التغلب على العقبات الرئيسية في كل سياق محدد على حدة. وبالرغم من ذلك فإن تقاسم الخبرات والنماذج الوطنية الناجحة للتنمية الريفية المتكاملة، التي نبحث، يمكنها أن تثري الخيارات في مجال السياسات العامة.

ثانيا - النهج المتكامل للتنمية الريفية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

٥ - دأبت الأوساط الإنمائية لفترة طويلة على الإقرار بضرورة اتباع نهج كلية للتنمية المناطق الريفية، بالرغم من أن الجهود في السبعينيات والثمانينيات، اتجهت بصورة كبيرة إلى دعم نهج "مقياس واحد يناسب الجميع"، والذي كان في أساسه بمثابة توفير للاحتياجات الدنيا الأساسية من أعلى إلى أسفل للفقراء. وأصبح جليا في أواخر الثمانينيات والتسعينيات، أنه باتخاذ نهج إنمائي ريفي أكثر شمولاً واستهدفاً، يمكن تمكين فقراء الريف من أجل حفز التنمية. وقد اعترف بأهمية الملكية المحلية، فضلا عن فعالية نهج يتجه محوره نحو الناس، ويتسم بتعدد أصحاب المصلحة.

٦ - ومع الاستفادة من الدروس السابقة، ينبغي أن يستند النهج الجديد لتكامل التنمية الريفية إلى منطق إقليمي بدلا من المنطق القطاعي، مؤكدا على التواءم بين مختلف القطاعات، فيما يتعلق بآماكن محددة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الخصائص المحددة لكل حيز ريفي. ولقد أصبحت الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمثل هذا الحيز، ووصلاته الرأسية والأفقية معتركا سياسيا للقضاء على فقر الريف بصورة متواصلة ومستدامة. فالمداخلات القائمة على أساس المكان لها طابع متعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات يلزم لمعالجة هذا الشكل المستمر من أشكال الفقر.

٧ - ويتطلب النهج الجديد أيضا تكاملا أفقيا ورأسيا وشراكات. فالحاجة تدعو إلى التكامل الأفقي والرأسي لدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الريفية، ولتعزيز التضافر بين الجهات الفاعلة المحلية (كالرابطات المجتمعية، ومنظمات القطاع الخاص، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني). أما الشراكات فمطلوبة لدمج الاقتصاد الريفي في الاقتصاد الوطني والتجارة الدولية، وفي النظام المالي، ولربط الجهات الفاعلة المحلية بالمستويات العليا في الحكومة، والمائحين، والقطاع الخاص.

أما التحالفات الأفقية فستتيح تحديد الأولويات المحلية من خلال عملية التخطيط القائم على المشاركة وتنفيذها على المستويات المحلية. وستفيد الشراكات الرأسية في تقاسم المسؤوليات المالية، وتحديد الأولويات العامة والقواعد التوجيهية، وتعزيز الرصد والتقييم.

٨ - ويجب أيضا للنهج الإنمائية الريفية الفعالة أن تتصدى لعدم الإنصاف المستمر فيما يتعلق بالوصول إلى مختلف أنواع الأصول، لا سيما من جانب المرأة والسكان الأصليين والفئات الضعيفة الأخرى. وكثيرا ما يكون إصلاح حقوق ملكية الأراضي وغيرها من الأصول الطبيعية، أساسا لإقامة بيئة يتسع فيها نطاق تنمية المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق التنمية الريفية دون اعتراف صريح بالإسهام الكبير للمرأة الريفية فيما يتعلق بالغذاء والإنتاج الزراعي ودورها الحاسم في كفالة الأمن الغذائي ورفاه الأسر المعيشية. وتعزى زيادة الفقر بين نساء الريف، إلى محدودية وصولهن إلى الموارد الإنتاجية (وهي الأراضي والمياه)، والسيطرة عليها والخدمات (مثل الإرشاد، والتدريب والائتمان)، والأسواق، فضلا عن محدودية مشاركتهن في اتخاذ القرارات.

ثالثا - عناصر النهج المتكامل في مجال التنمية الريفية

٩ - يرد أدناه تحليل للعناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية في النهج المتكامل إزاء التنمية الريفية:

ألف - تعزيز الاقتصاد الريفي

١ - هئية بيئة تمكينية.

١٠ - تقوم الحكومات بدور أساسي في إعداد البيئة السياسية التي تؤدي إلى التنمية الريفية. ويرد بالتفصيل في الفروع الواردة أدناه الطابع المتعدد الأوجه والمعقد للأنشطة. ويتناول هذا الفرع بالذات مواضيع تتجاوز المجال الوطني، الذي له تأثير عميق على الجهود الوطنية، ويؤكد على حالة التعاون الدولي المعزز لدى معالجة مسائل الاقتصاد الكلي والتجارة ذات الصلة بالتنمية الريفية والزراعية. وليس الموضوع موضوع كفاية فقط من حيث الحجم وفعالية المساعدة الإنمائية، لا سيما بالنسبة للقطاعات المنتجة، والتخفيف من وطأة الدين. لكنه يتعلق أيضا بترباط سياسات التعاون الإنمائي للبلدان المتقدمة النمو، بما لها من اقتصادات كلية وطنية، وسياسات قطاعية (زراعية) وسياسات تجارية ومالية.

١١ - وتعد المساعدة الإنمائية الرسمية وسيلة مهمة للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا، من أجل زيادة استثماراتها العامة في المناطق الريفية. وما برح يتزايد قبول ضرورة قلب مسار التدهور في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بين أوساط المانحين، مما يعكس الثقة

المتجددة في أنه يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تتحول إلى استخدام فعال للأموال العامة وأن تضمن الأهداف الإنمائية المشتركة، بنفقات إضافية من جانب المانحين. ولئن كانت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الأخيرة التي أعلنت في سياق المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تبثت على التشجيع، فإنها لم تكد تظهر بعد في مصروفات المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية. ومنذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بحوالي ٤٦ في المائة. وقام كثير من حكومات البلدان النامية أيضاً بتخفيض الدعم المقدم إلى قطاع الزراعة. وبالرغم من أن التخفيف الحالي من وطأة الديون يعد وسيلة مهمة لتعبئة الموارد من أجل القضاء على الفقر في المناطق الريفية، فإن ما يقدم منه إلى أقل البلدان نمواً لا يكفي لكفالة الخروج من مشكلة الديون على المدى الطويل. ويبعث بطء التقدم صوب نجاح اختتام مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على القلق. ويعد قلب مسار التدهور في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى المناطق الريفية والزراعة أمراً حيوياً لتعزيز الاقتصاد الريفي ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

١٢ - وفي ضوء الجهود التي تبذل بهدف تحرير التجارة في المجال الزراعي، من خلال الجولة الجديدة لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف "جولة التنمية" التابعة لمنظمة التجارة العالمية، تتوافر للمجتمع الدولي إمكانية تهيئة فرص جديدة لفقراء الريف كي ينعموا بالرخاء، وذلك باتباع نهج التكامل الاقتصادي الموسع. وقد تؤدي المفاوضات التي تؤكد على تحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى إطلاق إمكانيات الأسواق العالمية لإنجاز وعدها بتنمية المناطق الريفية. على أنه يجب أن يتم هذا الإنجاز جنبا إلى جنب مع المعونة الهادفة التي تمكن المجتمعات الريفية من الاستفادة من هذه العملية.

١٣ - وتترتب على حالة أسواق السلع الأساسية الدولية آثار كبيرة على الفقر في المناطق الريفية. وتسبب الأسعار المنخفضة مصاعب شديدة للمنتجين، ولا سيما أشدهم فقراً، بما في ذلك المرأة المنتجة. وتعد الإعانات في البلدان المتقدمة النمو من بين الأسباب الرئيسية لانخفاض الأسعار، مما يؤثر في كل من المنتجات الموجهة للتصدير وفي المنتجين الذين يستهدفون الأسواق المحلية. ولا تتوافر لفقراء المزارعين في البلدان النامية فرصة كبيرة للخروج من الفقر إذا استمر تقديم الإعانات إلى المزارعين الأغنياء على نطاق واسع من جانب الدول المتقدمة النمو. وتُقدَّر الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو في الوقت الراهن بمبلغ ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. وقد يؤدي تخفيض الدعم المقدم إلى القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة النمو إسهاماً حاسماً لتحقيق التنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية.

١٤ - ويتطلب تحسين كفاءة وجودة الإنتاج، وتنويع بنود القيمة المضافة العالية، توفير خدمات الدعم اللازمة. وبصورة متزايدة لا يتمكن كثير من البلدان النامية من توفير هذه الخدمات نظرا للقيود على الميزانية والقيود المؤسسية والقيود التقنية. وحتى عندما تتاح هذه الخدمات لا يكون صغار المزارعين في مركز يتيح لهم الاستفادة منها. وتُعد المساعدة المقدمة لتنويع المنتجات لكي تصبح ذات قيمة أعلى، ولسد الفجوات في أنظمة الدعم المحلية، مثل توفير المعلومات والمشورة التقنية والجودة النوعية، ذات أهمية حاسمة.

١٥ - وتقيّد الحواجز المفروضة على الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الحدود القصوى للتعريفات، وزيادة التعريفات، إلى تقييد الأسواق أمام الصادرات الآتية من البلدان النامية. وتعمل أيضا الأنظمة الحكومية الأخرى، مثل تلك التي تنفذ بموجب الاتفاقات بشأن التدابير الصحية والتدابير الصحية النباتية، والحواجز التقنية للتجارة، وبجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على خلق المصاعب أمام دخول الأسواق المهمة. وفضلا عن ذلك، تفرض شركات الاستيراد، شروطا تتعلق بالتنوع وشروطا أخرى. وكثيرا ما تكون هذه ذات أهمية لا تقل عن أهمية الأنظمة الحكومية. ولا يمكن تحقيق الدخول الفعال إلى الأسواق إلا بتلبية جميع هذه المتطلبات. فمثلا، تعد الاستثمارات ضرورية لفهم مختلف المتطلبات سواء منها الحكومية أو الخاصة، لكن فقراء الريف ليست لديهم سبل الاضطلاع بهذه الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، فإن أسواق السلع الأساسية الحديثة، التي تركز بصورة متزايدة على الاستيراد الواسع النطاق، لا تقتضي تلبية وكفالة متطلبات الجودة وغيرها من المتطلبات الأخرى فحسب، بل تقتضي كذلك تنظيم صغار المنتجين لكي يقوموا بتوريد الكميات اللازمة على نحو مطرد، وبصرف النظر عن حالة الأسعار، تستدعي المشاركة الناجحة في سلاسل القيمة الدولية، تمكين المتعهدين. ويلزم تقديم المساعدة لتمكين المنتجين، ولا سيما صغارهم، من الاضطلاع بالاستثمارات اللازمة من أجل دخول الأسواق.

١٦ - ولقد تدهور مؤخرا تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية، الذي كان قد زاد بصورة كبيرة خلال العقد الماضي، وهو لا يزال متفاوتا وموجها بصورة رئيسية خارج قطاع الزراعة. وتلزم برامج فعالة لإصلاح السياسات لتهيئة وتمكين بيئة تشجع على استثمار القطاع الخاص في المناطق الريفية التي تعزز الزراعة، والتسويق، والتجهيز وتوريد المدخلات. وقد ارتفع استثمار القطاع الخاص في البحوث الزراعية في التسعينيات، لكن ذلك جرى في الغالب في البلدان المتقدمة النمو. وكانت النتيجة العامة خفض الحجم الكلي للموارد المتدفقة نحو التنمية الريفية.

الإطار ١: البيئة التمكينية

في اجتماع شحذ الأفكار الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ آذار/مارس، لاحظ المشاركون أن لدى المجلس دورا مهما في تعزيز الترابط السياسي على الصعيد الدولي وكفالة وجود صلات بين مختلف العمليات والاتفاقيات والبرامج الدولية. وجرى التشديد على الحاجة إلى وضع سياسات لصالح الزراعة، تغطي مجموعة السياسات برمتها، بما في ذلك التجارة وسعر صرف، وسياسات مالية وائتمانية. واقتُرح أن يوفر المجلس حافزا سياسيا لعملية الدوحة للتجارة الزراعية، ويحدد نقاط الدخول الأساسية من أجل تعزيز نهج متكامل من القاعدة إلى القمة، مع مشاركة فقراء الريف.

٢ - تحسين الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي والتغذوي

١٧ - تقوم الزراعة بدور رئيسي في نمو الاقتصاد عامة في معظم البلدان النامية. وبحلول أواخر التسعينيات، كان يعمل ما يربو على ٧٥ في المائة في المتوسط من قوة العمل في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل في القطاع الزراعي، وبلغت هذه النسبة ٣٥ في المائة في بلدان نامية أخرى. والزراعة مصدر مهم من مصادر العمالة والدخل، وتترتب عليها آثار بالنسبة لقطاعات أخرى في الاقتصاد. وتُعد زيادة الإنتاجية الزراعية أمرا مهما للحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والرفاه التغذوي.

١٨ - ويشكل قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة العمود الفقري للزراعة في معظم البلدان المنخفضة الدخل ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج الأغذية. وتتوافر لأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما المزارعات، معرفة كبيرة بالبيئة المحلية، وهن صاحبات مشاريع يتَّسِمْنَ بالفعالية ويظهرن قدرة في كثير من الظروف القطرية المختلفة، من خلال الاستجابة بصورة متعقلة للحوافز والمخاطر التي يواجهنها. وبذا فإنه بتهيئة الأوضاع التمكينية المناسبة، يمكن تسخير القدرة المستخدمة أقل من اللازم لمزاري الحيازات الصغيرة من أجل زيادة خطوات التنمية الريفية والحد من الفقر، والإسهام في الإنتاج الكلي من الأغذية والمحاصيل النقدية.

١٩ - ويلزم التشديد على السبل العملية لزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي بطريقة تشجع على تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، على أن تؤخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية والخصائص المحددة لكل بلد. ويجدر التشديد على زيادة إنتاج المواد الأساسية في أقل البلدان نمواً، نظرا لأنه في مراحل التنمية المبكرة، توفر زراعة الأغذية الأساسية و/أو العمالة خارج المزارع، معظم الدخل للفقراء. وعلى نطاق أوسع، ينبغي تركيز الجهود في البلدان

النامية على زيادة التنوع الزراعي والإنتاجية، وتوفير الدعم للمنافسة وإنتاج محاصيل عالية القيمة. كما يساهم توفير ظروف العمل والمعيشة المأمونة والصحية للعمال الزراعيين إلى حد بعيد في رفع الإنتاجية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي.

٢٠ - ويتطلب تحسين كفاءة ونوعية الإنتاج وتنويع الإنتاج باتجاه أصناف ذات قيمة مضافة عالية توفير خدمات الدعم اللازمة. ويلزم تكامل البحوث والإرشاد والائتمانات والخدمات التسويقية، من أجل التنمية الريفية. وتشير التجربة إلى ضرورة إعادة تنظيم وتكامل خدمات الدعم الريفية بصورة شاملة، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة والتدريب، بغية تمكين السكان الريفيين من الاستفادة من الفرص التي تتوافر لهم بزيادة عولمة التجارة وتدفقات المعلومات. وسينطوي تكامل تلك الخدمات أيضا على تحسين التنسيق بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومبادرات القطاع الخاص.

٢١ - ويُعدّ تقديم الدعم للهيكل الأساسي ضروريا لتعزيز تحسين الوصول إلى الأسواق، ولزيادة الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية. ولا بد من زيادة الاستثمار العام في الهيكل الأساسي المادي، لا سيما في مجال النقل والكهرباء، وشبكات الإعلام والاتصالات. وقد تساعد مرافق التسويق والنقل (مثل التخزين) أيضا على التغلب على العيوب الجغرافية التي يواجهها السكان في البلدان غير الساحلية. ويجب إيلاء الأولوية إلى إصلاح الهيكل الأساسي الريفي الحالي، وإلى تعزيز المسؤولية المحلية عن صيانتها وإدارتها. وتلزم معالجة فجوات البنية الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية في كثير من البلدان النامية.

٢٢ - ويمكن أن يؤدي الحصول على الخدمات المالية إلى مساعدة فقراء الريف على الحد من ضعفهم وتوسيع نطاق فرصهم الاقتصادية من خلال الاستثمارات الإنتاجية الصغيرة، مما يمكنهم من بناء أصول على مر الزمن. ويعدّ تمكين المجتمعات المحلية والعملاء المحليين (ولا سيما المرأة) محصلة هامة لأنشطة التمويل الجزئي. وكثيرا ما ساعدت زيادة سيطرة المرأة على موازنات وأصول الأسر المعيشية وعلى خدمات التمويل الجزئي، على زيادة سلطتها في اتخاذ قرارات تتعلق بالأسرة المعيشية وتوسيع نطاق نفوذها الاجتماعي والسياسي. ويشير برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ إلى الائتمان الجزئي كوسيلة مناسبة وقوية لخلق العمالة، والقضاء على الفقر، والإقلال من عدم المساواة بين الجنسين. ومع الاعتراف تماما بنجاح الائتمانات الجزئية، فإن توفير منتجات مأمونة تتسم بالمرونة وتؤدي إلى تحقيق وفورات، وتوفير مرافق نقل وتحويل الأموال بطريقة مأمونة، فضلا عن خدمات التأمين، كثيرا ما يكون له نفس القدر من الأهمية مثل الحصول على القروض. وعلاوة على ذلك، توجد حاجة في المناطق الريفية إلى توسيع نطاق الإقراض

بما يتجاوز الائتمان الجزئي، لتلبية احتياجات الدورة الزراعية، وأنشطة/معدات التحول على نطاق صغير.

٢٣ - ولضمان الأمن الغذائي والتغذوي، يجب مواجهة الجوع بمزيد من الفعالية كجزء من جهد أوسع للتصدي لانعدام الأمن الذي يسببه الفقر المزمن، وانخفاض القدرات، والاستبعاد الاجتماعي، والتهميش، التي تزيد من تفاقمها الكوارث الطبيعية والصراعات. وعلاوة على ذلك، تحتاج مثل تلك الاستراتيجية أيضا إلى توسيع نطاقها ليتجاوز تغطية المشاكل الإنسانية القصيرة الأجل، بحيث يشمل هدفا أطول أجلا يتمثل في القضاء على الجوع وسوء التغذية.

٢٤ - وينبغي أن يكون بناء القدرات والمؤسسات في مجال السلامة والجودة الغذائية عنصرا مهما في تخطيط التنمية الريفية. وقد يؤدي تشجيع أنشطة تجهيز/مناولة الأغذية على المستوى الريفي مباشرة إلى تعزيز أهداف الأمن الغذائي، وذلك بكفالة توافر المحاصيل الموسمية لفترات أطول، وتشجيع تنوع الوجبات، كما يمكن أن يخلق عمالة وفرصا لإدراج الدخل. والعوامل التي ينبغي النظر فيها هي الاستفادة من خدمات مراقبة الغذاء، والتشريعات الغذائية، والهيكل الأساسي الريفي.

٢٥ - ويجب أن تأخذ الجهود الواسعة النطاق لتحقيق الأمن الغذائي في الاعتبار مركز وعمالة وحياة الفئات المحرومة في الوقت الراهن، مثل المرأة، التي كثيرا ما تقوم بمهام الأمن الغذائي للأسرة المعيشية بإنتاج أغذية دون أجر.

٣ - الأنشطة والإيرادات خارج الزراعة

٢٦ - ستقوم الأنشطة غير الزراعية، التي كثيرا ما تنمو بأسرع مما ينمو به إنتاج المزرعة، بدور متزايد الأهمية في توسيع نطاق العمالة الريفية والإيرادات وفي الحد من الفقر. ويكتسب التنوع الموجه للأنشطة الريفية غير الزراعية أهمية حاسمة. ويمكن أن يؤدي تعزيز أنماط التنمية الصناعية ذات الطابع اللامركزي إلى توقف الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وجلب فرص العمالة إلى المناطق الريفية، والحد من التفاوت في الدخول على الصعيد الإقليمي، وبناء اهتمامات بتحقيق المساواة في هيكل ونمط نمو الاقتصاد. ولذا يلزم التشديد على تعزيز القدرات الإنتاجية من خلال عملية المشاريع الجزئية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي عملية تقوم فيها المرأة في المناطق الريفية بدور رئيسي. وتتسم متطلبات رأس المال لهذه المصادر غير الزراعية واللازمة لتوليد الدخل بأنها منخفضة تماما، كما أن هذه الأنشطة تساعد على تحقيق استقرار دخل الأسر المعيشية خلال الأزمات من قبيل حالات الجفاف والفيضانات. ويتمثل التحدي الرئيسي في حفز القدرات الإنتاجية لتوليد الدخل، بغرض خلق أسواق محلية مستدامة.

٤ - الصلة بين المناطق الريفية والحضرية

٢٧ - نظرا لحالات التكامل الاقتصادي والديمقراطي والبيئي بين المناطق الريفية والحضرية، يلزم تعزيز النهج التي تستفيد من الصلات بين المناطق الريفية والحضرية. وقد تؤدي الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية إلى تخفيض الضغط السكاني في المناطق الريفية. إلا أن أوجه التباين بين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالدخل والعمالة وتوافر الهيكل الأساسي والخدمات الأساسية لا تزال قائمة. ونظرا لأن المناطق الحضرية توفر فرصا أكبر وأفضل للحراك الاجتماعي - الاقتصادي، فإن هجرة الفقراء، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سوف تستمر. ويلزم بذل جهد رئيسي لكفالة استيعاب المناطق الحضرية للسكان الحضريين الآخذين في التزايد، ولئلا يسفر التحضر عن جعل الفقر حضرية. ومن المهم توزيع المزايا المرتبطة بالتحضر على جميع أجزاء أراضي الوطن، بما في ذلك من خلال تيسير الوصول بصورة أفضل إلى الهيكل المادي والاقتصادي وإلى الخدمات.

٢٨ - ولا تتطلب الاستفادة من الصلات الريفية الحضرية لما فيه مصلحة الجميع بناء القدرات فقط، وإنما أيضا تغيير طابع العلاقة الريفية الحضرية، واستحداث علاقة أكثر توازنا هي في الوقت الراهن لصالح المناطق الحضرية بصورة كبيرة جدا. وتستطيع المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تقوم بدور مهم في عملية التحضر، بأن تغدو بمثابة عقيدات للنمو الإقليمي وتستوعب المهاجرين الريفيين إلى المناطق الحضرية. وتستطيع المدن الصغيرة، إذا عملت كمراكز إقليمية، أن تسهم أيضا في تنمية المناطق الريفية ومن ثم تقلل الضغوط التي تفرضها الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية على المدن الكبيرة. وتشير الدراسات المتعلقة بالصلات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية إلى أن طبيعة تلك الصلات تختلف من مكان إلى آخر، كما أنها تختلف بالنسبة لمختلف القطاعات في المكان ذاته.

باء - التنمية الاجتماعية

٢٩ - لئن كان نمو الاقتصاد ضروريا للتنمية الريفية، فهو ليس بكاف للحد من الفقر أو الجوع. ويعتمد هذا بصورة كبيرة على الاستفادة من العمالة والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، فضلا عن وجود شبكات فعالة للمياه والمرافق الصحية.

١ - الاستفادة من التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ومن الحماية

٣٠ - يعد تعزيز رأس المال البشري أساسيا لأغراض التنمية الطويلة الأجل. وتُبنى الأسس اللازمة للقضاء على الفقر في مدى أطول بزيادة الوصول إلى الصحة والمياه والمرافق الصحية والتغذية والتعليم في المناطق الريفية، وبتقليل أوجه التباين، وتحسين النوعية في ذلك الصدد. ويتضمن الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٢ توصية تتعلق بموضوع تنمية الموارد البشرية ولا سيما في مجال الصحة والتعليم، وهي مناسبة بصفة خاصة في سياق التنمية الريفية.

٣١ - وتعتمد الزراعة المستدامة على قوة عمل صحية. ويعني عدم الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية وشبكات السلامة الاجتماعية، أن المرض والعجز والوفاة تدفع بالأسر الريفية أكثر فأكثر إلى وهدة الفقر. ويلزم اتخاذ تدابير محددة لتحسين الخدمات الصحية الريفية، وللحد من معدلات وفيات الأمهات والرضع، والتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب فضلا عن تخفيض حالات المزاريا والدرن بين السكان الريفيين. وينبغي أن يكون الحصول على الخدمات الصحية الإنجابية أفضل، كما ينبغي أن تكون المعلومات والتثقيف المتعلق بالسكان، جزءا من نهج متكامل للتنمية الريفية، على أن تؤخذ في الاعتبار الحقوق الاجتماعية - الثقافية والحقوق الجنسانية والبشرية. ويلزم استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز توفير الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية. وينبغي تصميم الاستثمارات في نظم التعليم والصحة، بحيث تكمل هذه النظم بعضها بعضا مع إحداث أثر تراكمي يرمي إلى رفع القدرة الإنتاجية وتحقيق الرفاه للسكان الريفيين.

٣٢ - ويعد التعليم أيضا أداة أساسية للحد من الفقر. ومن شأن برامج التعليم أيضا أن تساعد الفقراء على التعبير عن احتياجاتهم فيما يتعلق بالسياسات العامة التي تؤثر في التخطيط الإنمائي، ومن ثم تؤثر في حياتهم وفي معيشتهم. ويعد عدم وصول المرأة إلى التعليم عقبة خطيرة تعترض سبيل التنمية الريفية، نظرا لأن الاستثمار في تعليم الفتيات يوحد سبيلا إلى تحقيق مزيد من التلاحم فيما بين الأنشطة القطاعية.

٢ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٣ - يُعد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أزمة تنموية تهدد النسيج الاجتماعي والاقتصادي والاستقرار السياسي للدول النامية. ورغم أن الإيدز يعتبر في المقام الأول مسألة حضرية ويتم التعامل معه على هذا الأساس، فإن الأغلبية الساحقة للسكان الذين يعيشون مع هذا الوباء ويتأثرون به يعيشون في المناطق الريفية. وقد أودى الإيدز بحياة أكثر من سبعة ملايين من العمال الزراعيين في ٢٥ بلدا في أفريقيا، ويمكن أن يودي بحياة ١٦ مليون إنسان آخر (ليصل ذلك إلى ٢٦ في المائة من القوة العاملة الزراعية) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٢٠. فالمهارات الزراعية آخذة في التلاشي، والجهود المتعلقة بالتنمية الزراعية في انحدار، ومقومات المعيشة الريفية آخذة في التفكك، والقدرة الإنتاجية على العمل في الأرض في انخفاض، والأرباح في تقلص. علاوة

على ذلك، فإن عبء المرض يؤدي إلى وقف المكاسب التي تجنيها التنمية وذلك لأن تكاليفه الباهظة يتحملها أفراد المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء اللاتي يشكلن ٤٥ في المائة ممن يعيشون مع الإيدز في العالم. وتعاني المجتمعات الريفية من نكسة أخرى في مجالات أخرى من قبيل إنتاج الغذاء والتعليم والإدارة.

٣٤ - ويتأثر القطاع الزراعي الذي يعد في غاية الأهمية بالنسبة للأسر المعيشية الريفية والاقتصادات الوطنية في العديد من البلدان النامية، على نحو غير متناسب بسبب الإيدز وذلك لكثافة اليد العاملة التي تعمل في هذا القطاع ووجود أعداد كبيرة من العمال المنقلين أو المهاجرين. ويؤدي التأثير السلبي للإيدز على هذا القطاع إلى إفقار المجتمعات المحلية المتأثرة به مباشرة، ويحد من قدرتها من خلال الخسائر في الموارد البشرية، ويعطل أعمالها بقطع الصلات الرئيسية في سلسلة الإنتاج.

٣٥ - إن الصلة الهامة بين الإيدز والتنمية الريفية تكشف عن تحديات رئيسية للمجتمع الدولي. وقد أصبح من الواضح الآن أن السياسات القائمة بذاتها والتدخلات المنفردة لا تكفي في حد ذاتها لمواجهة الإيدز والقضاء على الفقر. وتبدي الدلائل أنه يجب النظر إلى الجهود الرامية إلى التنمية الريفية من خلال عدسة الإيدز بهدف وقف انتشار وباء الإيدز ودعم التنمية الريفية. ويجب كذلك أن تنظر الجهود الرامية إلى القضاء على الإيدز في الأسباب الجذرية للفقر والعواقب الناجمة عنه.

٣ - العمالة

٣٦ - تعتبر العمالة المنتجة السبيل الرئيسي للتخلص من الفقر. ومن هنا تأتي أهمية رفع الإنتاجية وزيادة العمالة في الزراعة وفي الأنشطة الريفية غير الزراعية في آن معا. غير أن العمالة بحد ذاتها لن تكون كافية؛ بل يجب أن تولّد مداخيل كافية لتوفير الحماية من سوء الصحة وبيئة العمل غير المؤاتية، وتوفير حياة لائقة أثناء الشيخوخة. وينبغي تركيز الاهتمام على بعض المهوم التي تشغل العمال الزراعيين والريفيين فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية وحقوقهم في العمل، والتوظيف، والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. ومما يقوض الجهود الرامية إلى رفع الإنتاجية الزراعية ارتفاع معدلات وقوع الحوادث والإصابات التي تعتبر من أكبر المعدلات في أي قطاع اقتصادي آخر. ويجب تحسين ظروف العمل تمشيا مع زيادة القدرة الإنتاجية. ومن بين الخطوات الرئيسية الأخرى إزالة القيود على حق العمال في تنظيم ومواجهة جميع أشكال التمييز فضلا عن عمل الأطفال والسخرة.

٣٧ - ويجب وضع استراتيجيات للعمالة في الريف للحد من فرص التوظيف خارج المزرعة، ومواجهة التقلبات الموسمية في العمالة. وقد تشمل تلك الاستراتيجيات مثلا بحث

الصلات مع الأشكال الأخرى لاستخدام الأراضي من قبيل الغابات أو التعدين على نطاق ضيق، أو أي أنشطة أخرى، مثل تجهيز المواد الزراعية أو تطوير البنية التحتية المحلية. ويمكن تعزيز العمالة الذاتية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتقديم قروض صغيرة إلى السكان، مع توفير بعض المهارات الأساسية في الأعمال التجارية. ويمكن تطبيق نهج عمالة مكثفة لبناء الطرق والاحتياجات الأخرى من البنى التحتية كالتى حددتها خطة تنفيذ جوهانسبرغ ولا سيما إدارة المياه ومشاريع الري المجتمعية والنظافة الصحية وتوفير الطاقة في الريف.

٣٨ - يمكن أن يؤدي الاتجار بالسلع الزراعية وتحرير التجارة إلى خلق فرص عمل جديدة والحصول على دخل جديد للمرأة الريفية (كما هو الحال مثلاً في الصناعة الزراعية)، مما يؤدي إلى زيادة استقلالها الذاتي، وتقديرها الذاتي وإلى توسيع خياراتها وقدرتها على اتخاذ القرار داخل الأسرة المعيشية وخارجها. إلا أن ظروف العمل السيئة، وتوظيف النساء الذي يكون عادة لآمد قصير والتوزيع غير المتساوي للمسؤوليات المنزلية لا يزال يقلل من المكاسب الإيجابية الممكنة. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للمسائل المتعلقة بزيادة تنقل اليد العاملة والهجرة بين النساء الريفيات. بما في ذلك الهجرة القسرية مثل الاتجار بالنساء والفتيات والخدمات المنزلية أو العمل المجهد في أحوال سيئة.

٤ - التكامل الاجتماعي

٣٩ - إن الاستقطاب والتشرد الاجتماعي آخذان في الازدياد في المجتمعات الريفية. ويسود النسيج الاجتماعي التوتر نتيجة التنافس على الموارد الشحيحة، وعدم المساواة بين الجنسين، وتعريف حقوق الملكية على نحو سيئ، والاستيلاء على موارد الملكية المشتركة، والتزاوج بدوافع إثنية ودينية. إن تطوير المؤسسات للسكان الريفيين ولا سيما للفقراء، لحل منازعاتهم بشفافية وبطريقة عملية يعتبر أساسياً في تعزيز النسيج الاجتماعي للمناطق الريفية.

٤٠ - يلاحظ وجود شيخوخة بين السكان في المناطق الريفية بسبب الميل نحو نزوح الشباب البالغين إلى المناطق الحضرية بحثاً عن العمالة. ويعجل من شيخوخة السكان في بعض الأحيان عودة المسنين من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية بعد تقاعدهم أو تزايد نسبة الوفيات بين الشباب البالغين بسبب الإيدز. وتترتب على الشيخوخة الريفية آثار رئيسية على تكوين القوة العاملة الريفية، والإنتاج الزراعي، وحياسة الأراضي، والتماسك الاجتماعي، والتنمية الريفية الشاملة.

٤١ - أدركت خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢^(٣) أنه يجب على السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والإنتاج الزراعي أن تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على الشيخوخة الريفية، ولا سيما النساء المسنات الضعيفات اقتصادياً على نحو خاص

بسبب السن، والترمل والتمييز بين الجنسين في قوانين الإرث والعمل الأسروي غير المأجور. وقد عاجلت خطة مدريد هذه المسائل بأن أوصت باتخاذ إجراءات محددة لتحسين ظروف المعيشة والبنية التحتية في المناطق الريفية وقبل كل شيء التخفيف من تهميش المسنين.

جيم - الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة

٤٢ - يُعد التدهور البيئي مسألة في غاية الأهمية في التنمية الريفية. إذ يترتب على قطع الغابات والتصحّر وتدهور الأراضي الزراعية، بشكل خاص، آثار هامة على حياة شرائح كبيرة من السكان الريفيين وعلى إنتاجية أصولها الطبيعية على المدى البعيد. ومع ذلك، فإن الإنتاج الزراعي بحد ذاته، على النحو الممارس في العديد من أصقاع العالم النامي، يعتبر عاملاً رئيسياً في التعجيل في تدهور الأراضي وتدمير الموارد الطبيعية. وإن التوسع الزراعي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتكثيف الزراعة في آسيا وأمريكا اللاتينية، والتوسع في الري في أنحاء العالم، ساهمت جميعها بطرق شتى في تدمير النظام الإيكولوجي من خلال حت التربة وانخفاض خصوبة التربة واستنفاد العناصر الغذائية الصغيرة، والغدق، وتملح التربة.

الإطار ٢: ثورة خضراء مزدوجة في أفريقيا

إن فرقة العمل المعنية بالجوع التابعة لمشروع الألفية ينسّقها بيدرو سانشز، الذي كان عضواً في فريق اجتماع شحذ الأفكار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد اقترحت فرقة العمل هذه اتخاذ ثلاثة إجراءات مبدئية باستخدام النهج المجتمعي للثورة الخضراء المزدوجة الجديدة في أفريقيا المثمرة والمستدامة بيئياً:

- برنامج طعام غذاء مدرسي يقدم فيه طعام ينتج محلياً
- جعل الأسواق الريفية تعمل لصالح الفقراء
- استعادة خصوبة التربة في حقول المزارعين في أفريقيا

٤٣ - لا يعتبر تدهور الأراضي بشكل خاص تهديداً للبيئة فقط، بل كذلك للأمن الغذائي وللمقومات حياة ملايين البشر. ويصنف برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً ما يقرب من ٢٥ في المائة من الأراضي الزراعية في العالم على أنها أراضٍ متدهورة بسبب الأنشطة البشرية، حيث تشكل التربة في أفريقيا وآسيا أكثر من ٥٠ في المائة من التربة المتدهورة في العالم. ويعتبر التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أمراً في غاية الأهمية للتصدي

لتدهور الأراضي وتعزيز الإدارة المستدامة لموارد الأراضي الجافة. وفي البلدان النامية المتأثرة بالتصحر، تدعو الحاجة الماسة إلى دعم المؤسسات القادرة على تعبئة الموارد اللازمة. وينبغي تنفيذ خطط مكافحة التصحر الوطنية ودون الإقليمية من خلال نهج متكامل. وينبغي تشجيع إنشاء رابطات لمستعملي المياه من أجل إدارة واستخدام هذا المورد الشحيح.

٤٤ - إن دور المرأة بوصفها ترمي البيئة ومستخدمة للموارد الطبيعية يجعلها عنصراً رئيسياً في تحقيق التنمية المستدامة على النحو الذي أقرته مؤتمرات الأمم المتحدة العديدة. ويجب أن تأخذ السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة والمياه والنظافة الصحية والغابات والطاقة في الاعتبار المساهمات والاحتياجات وأولويات النساء والرجال. وتتمحور علاقة المرأة مع البيئة حول همومها الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي المتزلي، وتوفير المياه والوقود من أجل رفاه العائلة.

٤٥ - فضلاً عن ذلك، ينبغي للجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة جمع الجهود وتنسيق الأنشطة والتمويل من أجل السكان المشردين أو العائدين ومن أجل اللاجئين/المجتمعات التي تستقبل العائدين التي يوجد معظمها في مناطق ريفية لم تصل إليها يد التنمية جيداً. إن إشراك وتمكين النساء في جميع مراحل برامج إدارة الكوارث يجب أن يكونا عنصراً متكاملين، في الاستراتيجيات الرامية إلى التقليل من ضعف المجتمعات المحلية إزاء للكوارث الطبيعية.

١ - تعزيز الحصول على الموارد الإنتاجية - الأرض والمياه والطاقة وإدارتها على نحو مستدام

٤٦ - يمكن تعزيز الحوافز من أجل استثمار الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وإدارتها على نحو مستدام بمساعدة الفقراء من الريفيين في تأمين الحصول على أراضيهم وعلى الموارد الأخرى بما في ذلك المياه والموارد الجينية للغابات والتكنولوجيا الملائمة. ويعتبر حصولهم على ذلك مهماً على نحو خاص بالنسبة للمجموعات الضعيفة مثل سكان الغابات والرعاة والسكان الأصليين والنساء. ويمكن التخفيف من حدة التوترات القائمة على الموارد الطبيعية بين مختلف المجموعات ذات المصلحة بإنشاء وتعزيز هياكل لحل النزاعات على المستوى المحلي.

٤٧ - وللأرض دور استراتيجي في المناطق الريفية. فبالإضافة إلى قيمتها كعامل إنتاجي، فإن ملكية الأرض توفر مزايا جانبية في أسواق الائتمان، والأمن في حال حدوث كوارث طبيعية أو حالات طارئة في الحياة، والمركز الاجتماعي، وبالنسبة لأصحاب الحيازات الضخمة، اكتساب نفوذ سياسي واقتصادي هام. ولا تزال هياكل حيازة الأراضي القاصرة

تشكل عائقا أساسيا أمام الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في العديد من البلدان، ولا سيما بالنسبة للنساء.

٤٨ - ويُعد إصلاح الأراضي أمرا ضروريا لتعزيز المجتمع المحلي ومشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الشاملة، لتحفيز على الاستثمار الخاص في الزراعة وعلى تخفيض الفروق الاجتماعية بما في ذلك الفروق بين الجنسين. إن مجالات الإصلاح الزراعي الأربعة التي يمكن اعتبارها على أنها مجدية سياسيا ومستدامة اقتصاديا هي: (أ) تحويل حقوق الإيجار، إلى حقوق ملكية بالنسبة للمستأجر أو من خلال حق الإيجار الدائم؛ (ب) إعادة توزيع ملكية الأراضي غير المزروعة؛ (ج) منح سندات ملكية للأراضي ومسارات المياه التي تملكها الدولة؛ و (د) إعادة توزيع الأراضي المصلحة التابعة للمجتمع المحلي على أساس مبدأ رغبة الشاري والبائع. وفي السنوات الأخيرة، حدثت تطورات هامة في دور مؤسسات حيازة الأراضي، بما في ذلك تنظيم حيازة الأرض؛ وإشراك مستعملي الأراضي وأصحاب المصلحة الآخرين في تنظيم حيازة الأراضي والتخطيط لها؛ وتنظيم حقوق الاستعمال والاستخدام المستدام للأراضي المشاع.

٤٩ - إن عدم التطرق إلى مسائل حيازة الأراضي أدت إلى نزوح المزارعين إلى الأراضي الهامشية، حيث ينتجون في بعض الأحيان محاصيل مخدرات غير قانونية للحصول على أود العيش. إن للمدخلات الإنمائية البديلة في المناطق التي تزرع فيها محاصيل المخدرات غير المشروعة تأثيرا مباشرا على التخفيف من حدة الفقر بزيادة الأمن الغذائي والدخل النقدي من مصادر بديلة وتحسين القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية والوصول إلى الأسواق.

٥٠ - يقطن حوالي ٦٣٧ مليون نسمة من السكان الريفيين في مناطق تتسم بعسر شديد في المياه ويفتقر حوالي ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية إلى المياه المأمونة^(٤). كما أدت مشاكل الصرف إلى إشباع الأرض بالماء وتملح الأرض المزروعة، مما يخفض من الإنتاجية والحصول المرتقب. ورغم أن حوالي ٩٠٠ مليون نسمة حصلوا على إمدادات المياه و ٩٨٥ مليون نسمة على المرافق الصحية على مدى السنوات العشر الماضية، ما زال أمل مواصلة هذا التقدم يتغير بتغير أنماط توافر المياه مما يهدد استدامة عدد متزايد من المجتمعات الريفية. ونظرا لأن المياه لها علاقة بجميع قطاعات الاقتصاد تقريبا ولأن الطلب عليها سيظل يتزايد مع تزايد السكان والصناعة، فالتحدي هو كفاية ألا يستبعد الفقراء الريفيون من الحصول على الماء في المستقبل. ونظرا لأن المرأة هي المدير الرئيسي لإمدادات المياه في الأسرة المعيشية، فهي تتأثر تأثرا شديدا بالتغيرات في توافر المياه والسياسات المتعلقة بالمياه.

٥١ - إن الفقراء لا يستطيعون أن يحصلوا على كافة المنافع التي تؤمنها الأرض الزراعية دون وجود ماء. وتزايد ندرة الماء يسير جنباً إلى جنب مع إعانات المياه للمزارع مما يضعف الكفاءة ويؤدي للفقراء. وتحسين حصول الفقراء على المياه يتوقف جزئياً على إعادة توزيع الأصول المدرة للمياه وجزئياً على الحوافز التي تدفع إلى اتباع طرق تكثيف العمل لتحسين استعمال المياه. ويمكن أن يؤدي التسعير المناسب للمياه ورابطات مستعملي المياه التي تؤدي المشاركة، إلى تعزيز الكفاءة في استعمال المياه تعزيزاً قوياً. كما يجب أن يخصص مزيد من الموارد لتخفيض الانسكاب والتسرب والارتشاح والتبخّر والانسداد.

٥٢ - ووفقاً لدراسة حديثة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة ومجلس الطاقة العالمي، لا يحصل على الكهرباء سوى ٣٣ في المائة من السكان الريفيين في البلدان النامية اليوم. وفي معظم البلدان النامية، تعتمد غالبية السكان الريفيين على أنواع الوقود التقليدية، كالحطب والروث وفضلات المحصول. ونفذت سياسات وبرامج الطاقة الريفية في عدد قليل من البلدان فقط، وكثافة الجهود ما زالت أقل بكثير من مستوى الاحتياجات. ورغم أن توليد القدرة بالرياح، والخلايا الكهربائية الضوئية، وتحويل الطاقة الأحيائية تقدمت إلى حد بعيد من حيث التكلفة والموثوقية، فإن التحول المطلوب في مجال الطاقة الريفية اللازم لتعزيز الإنتاجية لم يحصل بعد.

٢ - دور التكنولوجيا والأساليب التقنية

٥٣ - يمكن استعمال التكنولوجيات الزراعية المستدامة لتحسين ممارسات الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. وقد أفضت مختلف التكنولوجيات والأساليب التقنية إلى تحقيق إنجازات باهرة في عدد من مبادرات التنمية الريفية في أنحاء العالم النامي. والزراعة الطبيعية والعضوية وتقنيات إنتاجها، المكثفة من حيث العمل لا من حيث المدخلات، تدل على وجود أمل في تخفيض الفقر في الريف بالنظر إلى الأسعار الممتازة التي تجتني من تلك المنتجات في الأسواق المتطورة في المناطق الحضرية والبلدان المتقدمة النمو. غير أنه توجد في الأسواق المتقدمة عوائق تجارية كبيرة تعيق تحقيق تلك الإمكانيات. لكن الاستعمال الناجح للتكنولوجيات المستدامة يتوقف على إجراء إصلاحات كبيرة في السياسة العامة وفي المؤسسات تكفل تحقيق الحصول المنصف على الأراضي والأسواق والائتمانات والإرشاد والتعليم والهياكل الأساسية في المناطق التي تعتمد على الزراعة البعلية.

٥٤ - وفي حين أن التكنولوجيا يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الحد من الفقر في الريف وتعزيز التنمية الريفية، فإن نشر التكنولوجيا ركز في الغالب على المزارعين الأكثر يساراً أو "تقدمية"، وتجاوز صغار الملاك والفئات المهمشة التي تعيش في المناطق الأقل حظاً، ومنهم

على وجه الخصوص المرأة. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتكنولوجيات التي تراعي الفقراء والفوارق بين الجنسين لتحقيق إنتاج مستدام في المناطق التي تفتقر إلى الموارد. ومما يساعد على ذلك تقديم طائفة من الإمكانيات التقنية وترك المزارعين يختارون الأساليب التي تناسب حالتهم أكثر من غيرها. وقد تبين أن هذه النهج التي تتجه نحو تلبية الطلب ناجحة في العديد من البيئات الاقتصادية والاجتماعية.

٥٥ - إن المعرفة والمهارات والحكمة التقليدية للشعوب الأصلية تشكل مصادر قيمة للنظم الزراعية في البلدان النامية. كما تساعد الأدوية التقليدية على تلبية احتياجات الرعاية الصحية للسكان الريفيين وتوفير العلاج الممكن الوحيد المتاح للفقراء. كما يسهم سكان الغابات والمراعي والسكان الأصليون الذين يعيشون في المناطق المهمشة إسهاما كبيرا في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ومعرفتهم الحميمية ببيئتهم ذات أثر كبير في الحفاظ على إمدادات وفيرة من المياه النقية، وحفظ التنوع البيولوجي، وتخزين الكربون. فإتاحة المجال أمام السكان المحليين لتقاسم جزء من منافع الحفظ يزيد من الحوافز على فعل ذلك. ويمكن أن تكون إعادة تنشيط نظم معرفتهم التقليدية ومزجها بالتكنولوجيات الجديدة والمستجدة ذات قيمة لا في رفع مستوى الإنتاج فحسب، بل كذلك في تعزيز الاستدامة الإيكولوجية. ويجب أن تقدّر قيمة المعرفة التقليدية وأن تصان من الضياع. وينبغي أن تتاح للسكان الأصليين فرص لتحديد تطوير التكنولوجيات الجديدة لضمان استفادتهم من التقدم التكنولوجي. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى المعرفة التقليدية للمرأة وضمان أن تكون المرأة موجهة لتلك المعرفة ومستفيدة من منافعها.

٥٦ - ومع الاعتراف بالإمكانيات الكبيرة للتكنولوجيات الأحيائية، لا بد من اتباع نهج حذر لإزائها، خصوصا في حالة المحاصيل المعدلة جينيا. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان السلامة البيولوجية للناس وللسلسلة الغذائية، وللبيئة. كما أن الحاجة تدعو إلى إجراء مزيد من أبحاث القطاع العام في مجال السلع الغذائية الأساسية ذات الجينات المعدلة لضمان أن تؤدي الزراعة البيولوجية فعلا إلى تعزيز الحد من الفقر.

٥٧ - وتدعو الحاجة إلى إحراز مزيد من التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات من أجل بناء القدرات، وبذلك تتحسن معرفة المزارعين بالممارسات والأسعار والحصول على المدخلات ومعرفة أسواق النواتج. فالثغرة في مجال المعلومات بين المناطق الريفية والحضرية تتعاظم مع أثرها المحتمل المتمثل في توسيع الفوارق في الدخل والتفاوت في الحالة الاجتماعية. والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك يشمل اللاسلكي والإذاعة والتلفزيون، ينبغي أن تحظى باهتمام ذي أولوية عند معالجة احتياجات المناطق الريفية

للمعلومات، بغرض تعزيز إدماجها السليم في الاقتصاد الوطني. وضمان النجاح يتطلب تنسيقا دقيقا للقطاعين العام والخاص، بالتعاون مع المجتمعات الريفية.

الإطار ٣: العلم والزراعة

- إن العلم والتكنولوجيا يمكن أن يحدثا فرقا في الزراعة الأفريقية، على نحو ما ذكر غوردون كونوي في اجتماع شحذ الأفكار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم ٢٤ آذار/مارس. فهو يورد في مقالة له نشرت في مجلة العلوم^(أ) مثالا ولّد الدروس المستفادة التالية:
- يلزم أن يصل المزارعون إلى مدخلات يستطيعون اقتناءها، منها البذور والأسمدة، وإلى أسواق النواتج لتسويق منتجاتهم
 - إن المعرفة لدى السكان الأصليين ذات أهمية وكذلك المعرفة المتراكمة لدى الخبراء وعلماء التربة والعاملين في مجال الإرشاد
 - إن تكلفة تطوير التكنولوجيات منخفضة
 - كذلك تم التأكيد على ضرورة وجود أساليب إنسانية ومستدامة لإنتاج الدواجن وعلى أهمية الإنتاج المحلي للأغذية.

(أ) Gordon Conway and Gary Joenniessen, "Science for African Food Security", Science (21 February 2003).

دال - تمكين الفقراء بوصف ذلك استراتيجية لتحقيق تنمية ريفية متكاملة

٥٨ - إن القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة يتوقف على تمكين كافة أصحاب المصلحة في المجتمعات الريفية والأسر المعيشية. فوصول فقراء الريف إلى الأصول والخدمات والأسواق وقدرتهم على الاستعمال المنتج والمربح لهذه الأصول يتأثران إلى حد كبير بالإطار المؤسسي، وهو غالبا منحاز ضد فقراء الريف، لا سيما الفئات المستبعدة اجتماعيا والمرأة. وهكذا فإن إيجاد مؤسسات تستجيب لاحتياجات فقراء الريف هو بمثابة أولوية رئيسية في استراتيجيات الحد من الفقر، وفي الاستراتيجيات الشاملة لتحقيق نمو متسارع وواسع القاعدة ومستدام.

٥٩ - وتمكين المرأة يرتبط على نحو وثيق بمسألة الحكم، الذي يجب أن يكون شاملا ومعرضا للمساءلة. والشمول يستلزم أن تكون المؤسسات الريفية ممثلة للرجال والنساء

ومفتوحة لنطاق واسع من المصالح والاهتمامات، ومنها مصالح واهتمامات المرأة التي تعاني من الفقر.

٦٠ - وبناء القدرات من أجل التنظيم الذاتي أساسي في استراتيجيات القضاء على الفقر. والعوامل الحاسمة هي الحصول على التعليم والتدريب والحصول على المعلومات والعمالة. فتمكين المجتمعات المحلية من خلال تعزيز المعرفة والحصول على المعلومات والمهارات الجديدة والقدرة المتزايدة لدى هذه المجتمعات على التخطيط لشؤونها وإدارة هذه الشؤون - ودعم ذلك بالإصلاحات المؤسسية ومنها تعزيز عمليات التنفيذ الحكومية والتنظيم في مجال الميزانية - ذو أهمية حيوية بالنسبة للزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وقد تبينت بصورة واضحة أهمية مشاركة المزارعين الفعالة في رابطات المنتجين، والمدارس الميدانية، وسائر الأفرقة المجتمعية المحلية التي تعمل في تكثيف العمليات وتنويعها على نحو مستدام. وبالإضافة إلى الميادين المعهودة للتعليم والتدريب الزراعيين، ينبغي أن تغطي البرامج إدارة رابطات المزارعين، وطرق تفاعلهم مع الإدارة العامة والقطاع الخاص، ودورهم في صنع السياسة العامة والتخطيط. ويلزم بذل مزيد من الجهود لدعم قيام الفقراء بتطوير مؤسستهم بأنفسهم بهدف إدارة أصولهم على نحو أكثر فعالية وتلبية احتياجاتهم الأساسية بصورة أفضل؛ ولتعزيز الآليات (ومنها التنظيم الذاتي للفقراء) التي من شأنها التأثير على السوق والسياسات العامة.

٦١ - وإحداث مؤسسات ديمقراطية للحكومة المحلية وتمثيل مؤكد للفئات المحرومة ضروري لكنه ليس شرطاً كافياً لضمان حماية مصالح هذه الفئات. ولكي تعمل عملية المساومة لصالح الفقراء والفئات الضعيفة، لا بد أن يفصح هؤلاء عن حاجاتهم ويقوموا على نحو فعال بإقناع و/أو الضغط على المنتديات ذات الصلة لاتخاذ التدابير اللازمة لتلبية احتياجاتهم. فالتدابير الواعية الهادفة إلى تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي وتعزيزها ضرورة أساسية. والاتجاه بالهيئات العامة المشتركة في عمليات التنمية الريفية نحو اللامركزية يمكن أن يجعل المؤسسات القائمة أكثر عرضة للمساءلة لدى فقراء الريف. ولتمكين فقراء الريف من التأثير على السياسات العامة والاستثمارات والخدمات، ولكفالة عدم استيلاء كبار الريفيين على معظم منافع هذه الأصول الاجتماعية والمالية، ينبغي الاضطلاع بعمليات الاتجاه نحو اللامركزية بصورة تدريجية. أما الآثار السلبية التي يتحملها الفقراء الريفيون من خلال عملية الاتجاه نحو اللامركزية فيمكن التخفيف منها عن طريق دعم الحكومة لتمكين فقراء الريف في مجالي التنظيم والمعرفة.

الإطار ٤: التمكين

في اجتماع شحذ الأفكار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تم التأكيد على أن الجهود الرامية إلى التمكين يجب أن تتركز على المستوى الذي يتحقق فيه التكامل فعلا، في حياة الفقراء والمهمشين وأسباب عيشهم. وذكر المجتمعون أمثلة توضح أهمية النهج الذي يسعى إلى تلبية الطلب إزاء التنمية الريفية، بما في ذلك المساعدة الذاتية القائمة، ومستعملو المياه، والأفرقة التعاونية للمزارعين.

رابعا - إيجاد التحالفات والشراكات

٦٢ - إن المسائل الرئيسية التي أثّرت أعلاه تدل بوضوح على ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار الأبعاد المتعددة الجوانب للتنمية الريفية عند تصميم وتنفيذ المداخلات الخاصة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في المناطق الريفية. ويلزم بناء تحالفات طويلة الأمد بين الوكالات الدولية والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٣ - فعلى الصعيد الوطني، لا بد أن تواصل الدولة أداء دور هام في التنمية الريفية للوقوف على الموارد المحلية واستكشاف سبل استغلال إمكانياتها، وزيادة الموارد. ويتعين أن تؤدي وكالات الدولة دورا أشد حفا في تسهيل التنسيق بين الخطط ذات الصلة التي تضعها المجتمعات المختلفة. فالتنسيق المؤسسي، بين كل من الوزارات والإدارات المعنية على المستوى القطري وبين الوكالات المانحة، يلزم تعزيزه لتيسير اتخاذ نهج متكامل إزاء التنمية الريفية.

٦٤ - ويلزم تحقيق أثر ملموس للتحالف الدولي لمكافحة الجوع على النحو الذي دعا إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الاستعراض الذي يجريه كل خمس سنوات مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويمكن دعم إنشاء منابر وطنية تتألف من مؤسسات متنوعة وأفراد بواسطة الإطار المؤسسي القائم لشبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي.

٦٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، يمثل إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تطورا إقليميا هاما يعتمد على شبكة من الشراكات، داخل أفريقيا ومع البلدان المتقدمة النمو، والمنظمات المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

٦٦ - ولتعبئة الإرادة السياسية والعمل المتضافر الهادف ضد الجوع وإعطاء أولوية أعلى لتعبئة الموارد لصالح المناطق الزراعية والريفية، قدمت منظمة الأغذية والزراعة ورقة عن برنامج لمكافحة الجوع. بمناسبة الاستعراض الذي يجريه كل خمس سنوات مؤتمر القمة العالمي

للأغذية. ويقترح البرنامج نهجا ذا خطين توأمين لتحقيق الأمن الغذائي بواسطة الجمع بين الإصلاحات السياسية والاستثمار في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وبين تدابير كفاءة حصول أشد الناس عوزا على الأغذية.

٦٧ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بثبات بدعم المؤسسات الحكومية لخدمة مصالح فقراء الريف. فعلى الصعيد القطري، يجب أن تظهر مصالح فقراء الريف بصورة كاملة في عمليتي التقييم القطري العام وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك في ورقات استراتيجية للحد من الفقر بالتشجيع على المشاركة المباشرة من جانب المنظمات الريفية ذات الصلة وبالإفصاح المباشر عن نواحي القلق الرئيسية في التنمية الريفية. وفي مجال الأمن الغذائي وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتشاور مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين لمعظم البلدان الأفريقية المتأثرة، بتنسيق الإعداد لاستراتيجية للأمم المتحدة.

٦٨ - وما زال المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص، يشاركان بنشاط في مبادرات الحد من الفقر وفي توفير الإغاثة والرعاية، والخدمات الاجتماعية والمشاريع الإنمائية. ونجاح تنفيذ كثير من المشاريع والبرامج يعزى بصورة رئيسية إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لديها معلومات أفضل عن الفقراء من جهات اتصالها المحلية، وهي قادرة على الحد من وقوع حالات شاذة لدى أداء المنافع مما ينشأ عن الفساد في البيروقراطيات الحكومية. ويمكن للمنظمات غير الحكومية، بالشراكة مع الفقراء، أن تكون وكيلا في تنفيذ استراتيجيات دعم أسباب الرزق الخاصة بالأسر الريفية وتعزيز الإنتاج الزراعي الذي يستطيع أن يرسخ الأمن الغذائي ومحاربة الفقر.

٦٩ - ويلزم تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يستفيد منها المزارعون الفقراء وفقراء الريف عموما. وتنطوي الشراكات التي جرت مؤخرا بين القطاعين العام والخاص على زيادة مشاركة القطاع الخاص في تطوير الزراعة والتكنولوجيا الطبية اللتين تدعمان الفقراء. وتستطيع الحكومات أن تشجع الأعمال التجارية على الاشتراك مع المجتمع المدني والجمعيات المحلية في طائفة واسعة من مشاريع التنمية الاجتماعية، بما في ذلك مختلف أشكال التنمية الريفية. وهذه الشراكات، عندما تُفهم على نحو صحيح وتدار جيدا بشفافية، ووضوح من حيث الأدوار والمعايير، ومسؤولية مشتركة، وإسهام اجتماعي، تستطيع أن تؤدي دورا حافزا وهاما في كافة وجهات التقدم والابتكار التكنولوجي في مجال الزراعة، بما في ذلك تنمية الأراضي والمياه؛ والابتكار الإحيائي - الكيميائي (كاختيار الأسمدة والبذور)؛ والابتكار الآلي كإشاعة استعمال الآلات الزراعية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - تعد التنمية الريفية المتسارعة ضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تعد المسؤولية الرئيسية عن التنمية مسؤولية البلدان ذاتها، فإن للمجتمع الدولي دورا مهما يقوم به من أجل دعم الجهود والأنشطة الوطنية، ومن أجل الإسهام في إقامة بيئة مواتية للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

٧١ - ويجب أن يشمل النهج المتكامل للتنمية الريفية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتألف من عدد من السياسات والبرامج التي يعزز بعضها بعضا وتتناول طائفة من المسائل المتعلقة بالتنمية الريفية، لكنها مصممة لتلبية شروط ومتطلبات محددة في بلد من البلدان. وترد فيما يلي بعض العناصر العامة للنهج المتكامل:

- إقامة بيئة تمكينية لسياسة الاقتصاد الكلي تؤدي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية بالوسائل التالية: (أ) إيلاء أولوية عليا لدمج استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة الواسعة النطاق، والرامية إلى تقليل الفقر في المناطق الريفية، في إطار التخطيط والسياسات الوطنية؛ (ب) التصدي، ولا سيما من خلال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، لمسائل التجارة الزراعية والوصول إلى الأسواق، وخفض الحواجز التجارية، والتقليل إلى الحد الأدنى من آثار تقلبات أسعار السلع الأساسية؛ (ج) كفالة الترابط في السياسات الوطنية، وسياسات الجهات المانحة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي والتجارة والزراعة والصناعة، مع الهدف المتمثل في جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الفقراء الريفيين، الذين يشكلون ثلاثة أرباع فقراء العالم
- قلب اتجاه التدهور في تدفق الموارد العامة المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية المتجهة إلى المناطق الريفية وإلى الزراعة، وتهيئة الظروف اللازمة لاجتذاب مزيد من الاستثمار الخاص في القطاع الريفي
- تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية من خلال تعزيز السياسات الزراعية والغذائية، وتحسين الإنتاجية الزراعية وتقوية الأنشطة الاقتصادية الريفية غير الزراعية والتنويع في الإنتاج. وتعد العمالة الإنتاجية المربحة في المزارع وخارج المزارع جوهرية أيضا لتحقيق التنمية الريفية
- تعزيز سبل عيش السكان الريفيين بدءا من فقراء الريف؛ وزيادة إنتاج الأغذية واستهلاكها، وكفالة تمتع الفقراء بالحصول على كميات كافية من الأغذية المأمونة الجيدة النوعية، من أجل التمتع بوجبة مناسبة من الناحية الغذائية؛ واتخاذ تدابير

لكفالة الاعتراف بالأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية التي لا تزال تقوم بدور حيوي في توفير الأمن الغذائي والتغذية، وتقدير ذلك الدور من أجل تعزيز أمنها الاقتصادي، وحصولها على الموارد والبرامج الائتمانية والخدمات والمزايا، وتمكينها

- إزالة القيود المفروضة على جانب العرض، على الصعيد الوطني، لا سيما في أقل البلدان نمواً (الهياكل الأساسية الضعيفة والمعلومات الاستخبارية الضعيفة المتعلقة بالأسواق) وزيادة قدراتها الإنتاجية (أي زيادة مستويات الإنتاجية ورفع مستوى المنتجات، والأخذ بالتنوع لإيجاد منتجات جديدة، وزيادة قدراتها التصديرية التنافسية العامة). ويلزم أن يوفر شركاء التنمية مساعدة إنمائية كافية لا سيما للقطاعات المنتجة، وتخفيفاً من حدة الديون، بما في ذلك الديون الثنائية والمتعددة الأطراف

- تعزيز استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص في الهيكل الأساسي الريفي، ويفضل أن يكون ذلك باستخدام تكنولوجيا تتيح للمستثمرين ومؤسساتهم أقصى تشغيل وصيانة؛ وتوفير الدعم للإصلاحات السوقية وتنمية الهياكل الأساسية لزيادة الإنتاجية والإيرادات عن طريق زيادة نواتج المزارع، وزيادة العمالة الريفية في المزارع وخارجها؛ وتعزيز نهج العمالة المكثفة، من أجل بناء وصيانة الهيكل الأساسي الريفي الذي يتيح المهارات الجديدة، وفرص العمالة، والدخل للعمال الريفيين

- زيادة استثمارات القطاع العام في مجالات من قبيل البحوث الزراعية وتنمية رأس المال البشري في المناطق الريفية، التي لا تجتذب عادة استثمارات القطاع الخاص؛ وزيادة التمويل الوطني والدولي المخصص لهذا الغرض. وزيادة الاستثمارات في إعدادات تكنولوجيات جديدة ملائمة، تكون لصالح الفقراء وكثيفة العمالة كما تزيد من الإنتاجية في المزارع وخارجها

- تعزيز وصول سكان الريف الفقراء ولا سيما المرأة والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأصول الإنتاجية، لا سيما الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، فضلاً عن الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية، بما في ذلك التمويل الجزئي، وتسهيلات الادخار والتأمين، والتكنولوجيات الملائمة للمجتمعات الريفية. ويعد الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا مهماً أيضاً لتعزيز مشاركتهم الفعالة في شؤون إدارة المجتمع المحلي، وكفالة معالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للمرأة

الريفية فيما يتعلق باستراتيجيات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة بصفة عامة، واستراتيجيات التنمية الريفية بصفة خاصة

- تعزيز إدارة الموارد الطبيعية السليمة بيئياً والمستدامة، بوسائل منها زيادة كفاءة استخدام المياه في مجال الزراعة وتعزيز تدابير مكافحة تدهور الأراضي وتصحرها؛ ودمج المعرفة والممارسات التقليدية المتعلقة باستخدام الموارد المستدامة وإدارتها، في إعداد خطط الإدارة البيئية؛ وتوفير حوافز اقتصادية للتكثيف المستدام للمناطق الغنية بالموارد وتعزيز خصوبة التربة في المناطق الفقيرة في الموارد؛ وإعداد وتعزيز استخدام موارد الطاقة بصورة تتسم بالكفاءة، بما في ذلك المصادر المحلية والطاقة المتجددة؛ وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية من أجل توفير الطاقة للمجتمعات الريفية بأسعار معقولة
- زيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية من خلال استراتيجيات وطنية شاملة لزيادة الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية لفقراء الناس في المناطق الريفية والنائية، وتحسين إمكانية الوصول إليها
- التصدي لمسالة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والتنمية الريفية بطريقة متكاملة، مع التركيز على تمكين الفقراء؛ وإدماج الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، في تخطيط التنمية الريفية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وأنشطة التنمية المتعددة القطاعات التي تستهدف تعزيز الاقتصادات الريفية وجهود التنمية الاجتماعية؛ وتجنب اللامبالاة في البلدان التي تتسم بانخفاض نسبي في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ واعتماد تدابير عاجلة على نطاق مناسب، لتجنب تفشي ذلك المرض
- تمكين الفقراء من التغلب على الفقر، وذلك بتمكينهم من الحصول على صوت أكبر في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد؛ وتعزيز مؤسسات الفقراء لتمكينهم من تحديد سبل تحسين حياتهم في الشؤون العامة، وفي مواجهة السوق؛ وكفالة مشاركة الفقراء الريفيين ومنظماتهم بالكامل في تصميم وإعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية الريفية؛ وتقديم الدعم على الصعيدين الوطني والدولي، لتحالفات الحكومات وأوساط المانحين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، أو القيام بإنشاء تلك التحالفات

- مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية التي تواجه أزمات مركبة مكونة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وانعدام الأمن الغذائي، والمجاعة والفقر وسوء الحكم؛ ودمج تدابير تعزيز خدمات الصحة والتعليم وتنمية رأس المال البشري والمؤسسات العامة في استراتيجية التنمية الريفية؛ ووضع تكنولوجيات جديدة للإدارة في مجال الزراعة ذات العمالة المكثفة ومجال الموارد الطبيعية، من أجل المحافظة على الإنتاجية في ضوء نضوب القوة العاملة
- تشجيع قيام المانحين بتقديم الدعم للنهج الابتكارية من أجل دمج برامج الحالات الطارئة والبرامج الإنمائية للحفاظ على سبل المعيشة، ولحماية المكاسب الإنمائية في المناطق الريفية، التي تتأثر كثيرا بالكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، وبغير ذلك من الصدمات الاقتصادية
- الإقرار بأن الفقر يؤثر في نسبة كبيرة من الأسر المعيشية الريفية، وأن الاستراتيجيات الوطنية والدولية للحد من الفقر ينبغي أن تستهدف المناطق الريفية والأسر المعيشية بصورة أكثر منهجية، وذلك بإدماج هدف القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، بقوة أكبر في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية الموحدة التي يجري إعدادها ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

الحواشي

- (١) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠٠١) تقرير عن الفقر في المناطق الريفية ٢٠٠١ - التحدي المتمثل في إنهاء الفقر في المناطق الريفية. أكسفورد، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة أكسفورد، (٢٠٠١).
- (٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.
- (٣) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.
- (٤) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٢٠٠١) تقرير عن الفقر في المناطق الريفية ٢٠٠١ - التحدي المتمثل في إنهاء الفقر في المناطق الريفية. أكسفورد، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة أكسفورد، (٢٠٠١).